المملكة المغربية
رئيس الحكومة

كلمة السيد رئيس الحكومة

جلسة المساءلة الشهرية بمجلس النواب

حول موضوع: "المنظومة الصحية الوطنية بين المنجزات الراهنة والتطلعات المستقبلية"

مجلس النواب، الاثنين 7 يوليوز 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يسعدني أن أحضر معكم هذه الجلسة الدستورية طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور، وهي مناسبة لتعميق النقاش حول القضايا الوطنية الكبرى، والمساهمة في خدمة المصالح العليا للمواطنين.

لا شك أن تعزيز التواصل بين الحكومة والبرلمان، يعد عنصرا أساسيا لضمان التنسيق الفعال بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية.

لذلك، فقد حرصت الحكومة منذ توليها المسؤولية على تعزيز دورها المؤسساتي، عبر تبني خطاب عقلاني وواقعي، يعكس التقدم المحرز في تنفيذ مختلف السياسات العمومية.

واسمحوا لي بداية، وقبل الخوض في تفاصيل محور جلستنا الدستورية اليوم، لا بد من التأكيد على أن كل ما نقوم به كمؤسسات دستورية من سياسات عمومية وقطاعية، ومن مساهمة في السياسة العامة للدولة، هو من أجل خدمة السيادة الوطنية لبلادنا التي يرعاها جلالة الملك، نصره الله.

وهنا لا يفوتنا أن نشيد بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية والمؤسسات الأمنية والسلطات العمومية، تحت التوجيهات الملكية السامية، من أجل أن تبقى بلادنا آمنة وقوية ومستقرة.

ولعل ما يزعج البعض هو هذا الاستقرار والأمن والأمان الذي تعيشه بلادنا بفضل حكمة جلالة الملك، نصره الله وأيده. وسنظل كمؤسسات دستورية أوفياء مجندين وراء جلالة الملك، وسدّا منيعا اتجاه الحملات اليائسة التي تستهدف سيادتنا كيفما كان شكلها ومصدرها.

ولأن السيادة الوطنية كل لا يتجزأ، فلن تكتمل سوى بتحقيق سيادتنا في عدد من المجالات الاستراتيجية والحيوية، ومن بينها سيادتنا الصحية، ومن هذا المنطلق شدد جلالة الملك، نصره الله، على العناية الفائقة بهذا القطاع الاستراتيجي ليكون رافعة لمغرب

الغد.. مغرب التنمية والكرامة.. مغرب الانصاف والعدالة الاجتماعية.

وفي هذا السياق، لابد لي أن أنوه باختياركم لموضوع "**المنظومة الصحية الوطنية بين المنجزات الراهنة والتطلعات المستقبلية**" كمحور لهذه الجلسة الشهرية.

وهو الموضوع الذي اعتبرناه أولوية قصوى داخل البرنامج الحكومي، تفعيلا للحق الدستوري المرتبط بتفعيل الرعاية الصحية، وتجسيدا للرؤية الملكية الحكيمة القاضية بجعل هذا الإصلاح مسؤولية وطنية جماعية.

المحور الأول: المنجزات المحققة في قطاع الصحة

حضرات السيدات والسادة،

إن الاهتمام بالإصلاح العميق لقطاع الصحة ببلادنا يشكل واجهة أساسية للتوجه الحكومي وينطلق من المرجعية الاجتماعية، ولمكونات هذه الأغلبية. وهي المرجعية نفسها التي تعبر عن تطلعات الشعب المغربي في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة.

لذلك فقد كان من اللازم مراجعة مختلف الاختلالات البنيوية وصعوبة الولوج للعلاجات والخدمات الصحية، التي كانت دون حاجيات وانتظارات المغاربة.

وهو ما تجسده الحكومة اليوم، من خلال إيمانها العميق بأن تأهيل قطاع الصحة ليس مجرد إصلاح قطاعي ثانوي، بل هو قاطرة أساسية لتنزيل رؤية جلالة الملك لمغرب المستقبل، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

لذلك فإن ضمان الأمن الصحي، بات يشكل بالنسبة للحكومة رافعة استراتيجية لمواكبة ورش تعميم التغطية الصحية، وفق الأجندة والتوجيهات الملكية السامية.

ويحق لنا أن نفتخر بالنجاح الذي تحقق في فتح باب التغطية الصحية أمام جميع المغاربة، بشكل منصف وبدون استثناء، بعد أن كان هذا الحق مقتصرا على فئات محدودة، معظمهم من الموظفين والأجراء.

وقد شكل هذا النجاح عنصرا أساسيا ومحفزا لتسريع الجهود الحكومية لإصلاح المنظومة الصحية.

في هذا الإطار، فإن الحكومة تقود إصلاحا جذريا وشاملا للمنظومة الصحية، عبر اتخاذ جملة من القرارات والتدابير غير المسبوقة،

ساهمت في إحداث تغيير حقيقي للقطاع، بعيدا عن الإصلاحات الجزئية التي لم تعط النتائج المرجوة في الماضي.

فقد تمكنت الحكومة من إخراج القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، الذي يعد الأرضية الصلبة لجميع التدابير الإصلاحية، التي تؤسس لبناء قطاع صحي حديث وفعال.

حيث ترتكز مضامين هذا الإطار التشريعي على أربعة محاور أساسية؛ تتمثل في إرساء حكامة جيدة للقطاع وتعزيز بعده الجهوي، وتكوين وتحفيز الموارد البشرية، وتأهيل العرض الصحي، فضلا على تعزيز رقمنة القطاع.

وتجسيدا لهذه الرؤية الطموحة، بذلت الحكومة جهودا جبارة لتعزيز التمويل اللازم لهذا الإصلاح، حيث تم العمل على رفع ميزانية قطاع الصحة بشكل غير مسبوق. إذ انتقلت من 19.7 مليار درهم في عام 2021 إلى 32.6 مليار درهم في عام 2025، أي بزيادة تفوق 65% خلال الولاية الحكومية الحالية.

وهو ما يؤكد على جدية التزامات الحكومة، ويعبر عن إرادتها السياسية الحقيقية في إحداث تحول هيكلي للقطاع الصحي.

تعزيز البنيات التحتية الصحية

حضرات السيدات والسادة،

وفي إطار هذا التحول النوعي للقطاع، حرصت الحكومة على تأهيل العرض الصحي وتعزيز بنياته التحتية، وفق رؤية طموحة تهدف إلى الارتقاء بالمنظومة الصحية على مختلف مستوياتها.

كما تزداد أهمية هذا التوجه باعتباره ركيزة لتحقيق العدالة المجالية في توزيع الخدمات الصحية، وضمان رعاية صحية جيدة تحفظ الكرامة للجميع، وتعزز الشعور بالثقة والأمان.

وتنزيلا لهذا الورش الإصلاحي، أطلقت الحكومة برنامجا يستهدف تأهيل أزيد من 1.400 مركز صحي من الجيل الجديد، بغلاف مالي لا يقل عن 6.4 مليار درهم.

وينبع هذا الاختيار من وعي الحكومة بالدور المحوري الذي تضطلع به المراكز الصحية الأولية، باعتبارها حجر الزاوية في تقديم الرعاية الصحية الأساسية.

وتعكس الأرقام المنجزة وفاء الحكومة بهذا الالتزام، حيث تم تأهيل 949 مركزا صحيا، ويتم العمل على استكمال باقي المراكز المبرمجة.

كما يرتقب أن تساهم هذه المراكز في تقليص الضغط الكبير على المستشفيات الإقليمية والجهوية والجامعية، بالنظر للتقنيات الطبية والرقمية التي توفرها وكذا الأطقم الطبية المتخصصة التي تعمل بها، مما يجعلها نموذجا في توفير خدمات صحية للقرب عالية الجودة.

وفي سياق موازٍ، وضعت الحكومة خطة طموحة تهدف إلى تعميم المستشفيات الجامعية وتطويرها عبر مختلف جهات المملكة.

ويأتي هذا التوجه في إطار حرصها على توفير مستشفى جامعي على الأقل في كل جهة، لضمان تقريب الرعاية الصحية المتخصصة من المواطنين، وتعزيز تكامل النظام الصحي بين مختلف مستويات الرعاية.

وقد تم إطلاق برنامج متكامل لإحداث مستشفيات جامعية جديدة في كل من أكادير والعيون وكلميم وبني ملال والرشيدية، إضافة إلى إعادة بناء مستشفى ابن سينا بالرباط بطاقة استيعابية تتجاوز 1.000 سرير.

كما تم اعتماد برنامج عمل لتأهيل وتطوير المراكز الاستشفائية الجامعية، عبر تحديث تجهيزاتها ومعداتها الطبية، وذلك في غضون سنتين، بميزانية إجمالية تقدر ب 1.7 مليار درهم. ويشمل

هذا البرنامج خمسة مراكز استشفائية جامعية، بكل من فاس، الدار البيضاء، الرباط، مراكش، ووجدة.

التكوين ورؤية واضحة لتأهيل الموارد البشرية الصحية

حضرات السيدات والسادة،

إن الارتقاء بالمنظومة الصحية لا يمكن أن يتحقق بالشكل الذي نطمح إليه دون العمل على تعزيز موارده البشرية وتكوين المهنيين العاملين بها.

حيث يشكل الرفع من عدد العاملين في القطاع، جزءا لا يتجزأ من هذه السياسة الحكومية الطموحة، لتوفير العدد الكافي من المهنيين المؤهلين.

وفي هذا الإطار عملت الحكومة على توقيع اتفاقية إطار تهدف إلى الرفع من عدد مهني قطاع الصحة، تماشيا مع الجهود المبذولة لتقليص الخصاص الحالي في الموارد البشرية الصحية.

ونستهدف من خلال ذلك، في أفق سنة 2026، الرفع بصفة تدريجية من أعداد العاملين إلى أكثر من 90.000، غايتنا بذلك

تجاوز عتبة 24 مهني للصحة لكل 10.000 نسمة، في أفق رفعها إلى 45 بحلول سنة 2030.

ولتنزيل هذا المشروع الطموح، قامت الحكومة بإرساء هندسة جديدة للتكوين الأساسي، عبر إحداث ثلاث كليات للطب والصيدلة وثلاث مراكز استشفائية جامعية، بكل من الراشيدية وبني ملال وكلميم.

وبفضل هذه المجهودات، ارتفعت الطاقة الاستيعابية للمقاعد البيداغوجية في كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان بنسبة 88% سنة 2024 مقارنة بسنة 2019، وتسعى الحكومة إلى مواصلة رفع هذه الطاقة الاستيعابية لتصل إلى 7.543 مقعدا ابتداء من سنة 2027، وفقا لما هو مبرمج في الاتفاقية الإطار.

كما ارتفعت الطاقة الاستيعابية للمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة من 4.000 مقعد في السنة الدراسية 2021/2022 إلى أكثر من 7.000 مقعد في السنة الدراسية 2023/2024، بزيادة تقدر بـ 75%.

وفي السياق ذاته، تواصل الحكومة سعيها المستمر لتعزيز منظومة التكوين الطبي، عبر مراجعة مدة التكوين في كليات الطب من 7 إلى

6 سنوات ابتداء من الموسم الدراسي 2023-2022، مما سيساهم في سد الخصاص المرتبط بالموارد البشرية الطبية.

وانطلاقا من إيماننا العميق بالدور المحوري لطلبة كليات الطب والصيدلة، باعتبارهم عماد المستقبل وأمل المنظومة الصحية، فإن الحكومة حريصة بكل مسؤولية وجدية على مواكبة تطلعاتهم وطموحاتهم من خلال التكوين والتدريب المستمر، وتوفير بيئة تعليمية ترقى لتطلعات أبناء المغاربة.

وتفعيلا لهذا الالتزام الراسخ، تسهر الحكومة على ضمان جودة التكوين الطبي، وتطوير نظام التدريبات السريرية، كقناعة ثابتة ستعطي دفعة قوية للاستثمار في مستقبل الصحة ببلادنا.

حيث تم إقرار استفادة الطلبة من تدريبات سريرية اختيارية قد تمتد لسنة كاملة، موزعة على أربع فترات تدريبية، مدة كل منها 3 أشهر، مع إدراجها في دفتر الضوابط البيداغوجي الوطني واعتمادها كجزء من المناهج الدراسية. وإعادة برمجة الغلاف الزمني للسنة السادسة من التكوين الطبي ليمتد إلى 44 أسبوعا.

من جهة ثانية، تم الرفع من عدد المناصب المالية المخصصة لقطاع الصحة، والتي عرفت تطورا تدريجيا انتقل من 5.500 منصب خلال سنوات 2021، 2022، 2023 و2024، إلى 6.500

منصب في سنة 2025 لتبلغ عددا إجماليا يقدر بـ 23.000 منصب.

مما يعكس الجهود المبذولة لتعزيز الموارد البشرية في القطاع الصحي، وتوفير الكفاءات اللازمة لضمان تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

إرساء حكامة قوية وفعالة في قطاع الصحة

حضرات السيدات والسادة،

لابد أن نشيد عاليا بالتعاون البناء بين الحكومة والبرلمان من أجل استكمال الترسانة القانونية المتعلقة بورش إصلاح المنظومة الصحية، مع التنويه بمختلف محطات هذا المسار التشريعي النوعي، الذي أسس لمنظومة قانونية قوية، ستساهم في إعادة تشكيل ملامح المجال الصحي برؤية متجددة.

وهي دينامية إصلاحية فارقة في التجربة المغربية، من شأنها تكريس مظاهر الحكامة الجيدة للقطاع الصحي، مع الحفاظ على استمرارية الإصلاحات وضمان ديمومتها.

واليوم، لم يعد المجال الصحي يعتمد على حلول ترقيعية أو مبادرات ظرفية، بل أصبح يستند إلى إطار قانوني متكامل. تتجلى أهم قوانينه المؤطرة في:

- **القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية؛**
- **القانون المتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة؛**
- **القانون المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية؛**
- **القانون المتعلق بإحداث الوظيفة الصحية؛**
- **القانون المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية؛**
- **القانون المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته.**

ومما لا شك فيه، فإن هذه القوانين تشكل ثورة في القطاع الصحي، حيث قامت الحكومة بمجهود كبير لتنزيلها، من خلال استكمال الترسانة القانونية المتعلقة بها.

وهو المجهود الخالص لهذه الحكومة، الذي تم تتويجه بتعيين جلالة الملك، نصره الله، لرئيس الهيئة العليا للصحة، ومديري الوكالتين، كما تم عقد أول المجالس الإدارية للوكالتين المذكورتين.

رقمنة القطاع

حضرات السيدات والسادة،

وارتباطا بدور التحول الرقمي في تحسين جودة الرعاية الصحية وتجويد خدماتها، فقد أولت الحكومة اهتماما بالغا لرقمنة المنظومة الصحية، عبر السعي إلى اعتماد التكنولوجيا الحديثة كأداة محورية لتحسين فعالية النظام الصحي.

ويأتي هذا الاهتمام بالرقمنة وفق رؤية شاملة تهدف إلى تبسيط وتسريع الإجراءات الإدارية والطبية، بما يسهم في تلبية احتياجات المواطنين بدقة وفعالية.

وتعمل الحكومة على تسريع تنزيل محاور هذا النظام المعلوماتي، وضمان تفعيله الناجع على المستوى الميداني.

وذلك في أفق دعم تكامل وانسجام المنظومة الصحية الوطنية، لاسيما ما يتعلق بالتدبير الاستشفائي، والفوترة، وضبط الملفات الطبية للمرتفقين. إضافة إلى ما يتيحه هذا النظام المعلوماتي من فرص غير مسبوقة لاستثمار البيانات الصحية في تطوير البحث العلمي والابتكار في المجال الصحي.

وفي هذا السياق، شرعت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في توحيد النظام المعلوماتي الصحي على المستوى الوطني، مع

توسيعه ليشمل المراكز الصحية من المستوى الأول، بما يضمن التكامل والربط البيني بين مختلف الفاعلين الصحيين، بهدف توفير البنية التقنية اللازمة لمواكبة الملف الطبي المشترك.

مما سيشكل في ظل تعميم التغطية الصحية، آلية جوهرية لتسهيل ولوج المواطنين إلى الخدمات الصحية، وتيسير الإنفاق الطبي للأسر المغربية، سواء في القطاع العام أو الخاص، وسيعزز الإنصاف والعدالة الصحية من خلال وضع المواطن في قلب المنظومة الصحية مستقبلا.

المحور الثاني: الخطوات المقبلة لاستكمال مسار الإصلاح الصحي

تعزيز الحكامة الترابية لقطاع الصحة من خلال المجموعات الصحية الترابية

حضرات السيدات والسادة،

إن الغاية الجوهرية لكل الإصلاحات السالفة الذكر، ليست مجرد إصلاحات مؤقتة، بل نطمح من خلالها لبناء منظومة صحية متكاملة، محصنة ضد التراجع، قائمة على أسس علمية واستراتيجية متينة، ستضمن استدامة الإصلاح بما يخدم صحة المواطن المغربي على الدوام.

ولأن إدماج البعد الجهوي يشكل قناعة أساسية لتعزيز حكامة القطاع، فقد عملت الحكومة على إحداث المجموعات الصحية الترابية، كآلية لضمان التكامل الوظيفي لجميع المؤسسات الاستشفائية التابعة لنفوذ الجهة، وفق برنامج طبي جهوي يحترم الخصوصيات الترابية.

وستمكن هذه الخطوة التشريعية المبتكرة، من إعداد برامج طبية جهوية تحترم الخصوصيات الترابية، ووضع خرائط صحية واضحة، ستساهم في تعزيز وتنويع عرض العلاجات وتنظيم مساراتها. وبالتالي التغلب على الإكراهات التي شابت التدبير المركزي للمنظومة الصحية.

إن هذا المشروع الطموح، سيمكن كل مجموعة صحية ترابية من اتخاذ قرارات ناجعة وفعالة، خاصة في الجوانب المرتبطة بتحديد أولويات الاستثمار الصحي وتوطين البنيات التحتية والمنشآت

الصحية، استنادا للخصائص الديمغرافية والوبائية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية لكل مجال ترابي على حدة.

فضلا عن الاستعمال الأمثل للموارد وفق الأولويات والاحتياجات، والقطع مع ظاهرة "الصحاري الطبية" وتقليص التفاوتات المسجلة على المستوى الصحي.

ويعرف تنزيل هذا التصور الجديد، أشواطا متقدمة من خلال إصدار المرسوم المتعلق بالإشراف على التداريب بالمؤسسات الصحية المكونة للمجموعات الصحية الترابية، والمرسوم المتعلق باللجان الجهوية المشتركة لتنسيق التكوين التطبيقي في المهن الصحية.

وقد تم إعطاء الانطلاقة الفعلية للمجموعة الصحية الترابية لجهة طنجة تطوان الحسيمة كأول محطة، بعد تعيين صاحب الجلالة للمدير العام لهذه المؤسسة الاستراتيجية خلال آخر مجلس وزاري، وإصدار المراسيم المؤطرة لعملها خلال الأسبوعين الماضيين.

وللإشارة، فإن الجهود الهيكلية التي تقودها الحكومة لتأهيل المراكز الصحية للقرب وتعميم المستشفيات الجامعية وإصلاح المراكز الاستشفائية الجهوية والإقليمية. ستوفر للمجموعات الصحية الترابية منظومة مؤسساتية متكاملة، قادرة على احترام

مسلك العلاج وتسهيل عملية توجيه المرضى للمؤسسات الصحية المعنية.

ويبقى الهدف الأسمى، مرتبطا بتخفيف الضغط على المستشفيات العمومية والمستعجلات بصفة خاصة، ما يؤثر سلبا على الخدمات الصحية العمومية.

تحسين أوضاع الأطر الصحية ورد الاعتبار للمرفق العمومي

حضرات السيدات والسادة،

إن نجاح هذه الثورة الإصلاحية التي تشهدها المنظومة الصحية، لن تتحقق إلا بتظافر جهود جميع الأطباء والممرضين والعاملين في القطاع الصحي، الذين يشكلون العمود الفقري لهذا الإصلاح.

ولابد هنا من الوقوف عند بعض التحديات التي تواجه واقع الممارسة المهنية، خاصة فيما يتعلق بهجرة الكفاءات الطبية والتمريضية إلى الخارج، والتي تعد من أبرز التحديات التي تواجه العديد من الدول ومن ضمنها بلادنا.

وإذ نستشعر الأسباب التي دفعت عددا من الأطر الطبية لمغادرة المستشفى العمومي بحثا عن فرص أفضل.

ولا سيما للحوافز المهنية المحدودة التي لم تعكس بأي حال من الأحوال القيمة الحقيقية للعاملين في هذا القطاع الحيوي.

لذلك لم تتردد الحكومة منذ بداية ولايتها، في الشروع في تطوير ظروف اشتغال مهنيي الصحة، حيث جعلنا الحوار الاجتماعي أداة أساسية للنهوض بوضعيتهم وتحسين ظروف اشتغالهم.

في هذا السياق، عقدت الحكومة سلسلة من الاجتماعات المثمرة مع النقابات، والتي توجت بالعديد من المكتسبات الهامة لفائدة شغيلة القطاع الصحي، تتجلى أهمها في:

- **تحسين وضعية الأطباء من خلال تغيير الشبكة الاستدلالية للأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان بتخويل المعنيين الرقم الاستدلالي 509، وهو ما مكن الأطباء من الزيادة في رواتبهم بـ 3.800 درهم شهريا؛**
- **تسريع وتيرة الترقيات للممرضين وتقني الصحة؛**
- **الرفع من قيمة التعويض عن الأخطار المهنية لفائدة الأطر الإدارية والتقنية لتصل إلى 1.400 درهم شهريا؛**

- **دعم مؤسسة الحسن الثاني للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي قطاع الصحة وتعزيز خدماتها لفائدة مهنيي الصحة.**

كما عملت الحكومة على إخراج قانون الوظيفة الصحية، الذي يعد خطوة هامة نحو تحسين الظروف المهنية للعاملين في القطاع الصحي.

حيث سيشكل هذا النص التشريعي جوابا للإشكالات التي يعاني منها القطاع الصحي ببلادنا، خاصة عبر إقراره تعويضات تحفيزية تتعلق بتعزيز جاذبية العمل في المناطق النائية التي تعاني نقصا في الموارد البشرية.

لتصبح بذلك تركيبة الأجور في القطاع الصحي، مستقبلا، تتضمن جزئين رئيسين:

- **يتعلق الأول منها بجزء ثابت يشمل المرتب والتعويضات المقررة؛**
- **فيما يرتبط الثاني بجزء متغير يعتمد على حجم الأعمال المنجزة.**

وبموجب هذا النظام التحفيزي، ستتقلص فوارق أجور مهنيي الصحة في القطاع العام مقارنة بأجور زملائهم في القطاع الخاص،

و بما هو موجود في بعض الدول المتقدمة، وهو ما سيقلص نسب الهجرة إلى الخارج ويشجع أطباء القطاع العام على أداء المهام بفعالية.

استدامة منظومة التغطية الصحية

وبالموازاة مع ذلك، فقد حرصت الحكومة من خلال إصلاح منظومة الصحة على استدامة منظومة التغطية الصحية، وذلك من خلال ضمان التوازن المالي المستدام لصناديق التغطية الصحية، عبر السعي نحو تبني سياسة دوائية فعالة، أخذا بعين الاعتبار أثر تكلفتها على المواطنين.

وفي هذا الإطار، تم إحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، التي تشكل رافعة محورية لضمان السيادة الدوائية الوطنية، والتي ستتولى مسؤولية ضمان وفرة الأدوية والمنتجات الصحية، مع الحرص على سلامتها وجودتها.

وفي هذا السياق، أشرفنا مطلع هذه السنة على الاجتماع الأول لمجلس إدارة هذه الوكالة بعد إحداثها، حيث تم الوقوف على

القضايا الاستراتيجية المرتبطة بتفعيلها، والمصادقة على برنامج عملها السنوي.

ومواصلة للجهود الحثيثة التي نبذلها لتكريس عدالة صحية حقيقية، كان لزاما علينا أن نجعل من تخفيض أسعار الأدوية أحد أولويات سياستنا الدوائية، إدراكا منا بأن الدواء ليس مجرد سلعة، بل هو حق أساسي من حقوق المواطن في الصحة وسعيا لضمان استدامة منظومة التغطية الصحية الشاملة.

إذ تم إطلاق سياسة طموحة لمراجعة وتخفيض أثمنة الأدوية، عبر إقرار إجراءات جريئة، كان أبرزها الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، سواء عند الاستيراد أو على المستوى الداخلي، وهو ما أدى إلى خفض أسعار أكثر من 4.500 دواء جنيس.

وإيمانا منا بأن الطريق إلى الإنصاف الصحي لا يتوقف عند محطة واحدة، فإننا مستمرون في نهج هذا الإصلاح، عبر مراجعة منظومة الأسعار لنضمن ألا يكون الدواء عبئا على المواطنين، بل وسيلة للشفاء وأملا في الحياة.

وفي سياق تعزيز استقلالية منظومتنا الدوائية وتقليل تبعيتها للخارج، وضعت الحكومة خارطة طريق طموحة في هذا المجال، حيث ساهمت التحفيزات الممنوحة للمستثمرين من إحداث 53

وحدة صناعية متخصصة، مكنت من تغطية أكثر من 70% من الحاجيات الوطنية من الأدوية، إلى جانب تطوير صناعة الأدوية الجنيسة، التي ارتفع استعمالها إلى 40% من الاستهلاك الوطني، مما يتيح للمواطنين علاجات فعالة بأسعار مناسبة.

وانسجاما مع هذه الدينامية، التي تتماشى مع الإرادة الملكية السامية، تم إطلاق مشروع بناء مصنع لإنتاج اللقاحات بإقليم بن سليمان، وهو مشروع طموح سيمكن بلادنا من تلبية نسب مهمة من الاحتياجات الوطنية واحتياجات القارة الإفريقية.

وقد تم تكريس هذا الطموح من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم مابين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ومصنع اللقاحات «MARBIO»، تم تأكيدها من خلال ثلاثة اتفاقيات توريد للاستجابة للحاجيات الوطنية المبرمجة في الجدول الوطني للتلقيح. حيث من المتوقع إنتاج حوالي 5 ملايين ونصف من الجرعات خلال سنتي 2025 و2026.

هذه الاتفاقيات هي مرحلة أولى من الإنتاج، ستتم مواصلتها لتمكين مصنع اللقاحات من تفعيل أكبر لقدرته الانتاجية

حضرات السيدات والسادة،

إننا اليوم أمام لحظة حاسمة واستثنائية ..

... لحظة تؤسس لتحول جذري في قطاع الصحة ببلادنا..

... لحظة تحوّل لا تشبه في عمقها ومضمونها أي إصلاح سابق..

... لحظة نراهن فيها على قطاع الصحة لتحقيق أهداف مغرب المستقبل..

... لحظة تتطلب منا الصبر والمثابرة، لأن أثر الإصلاح لن يكون آنيا، بل هو استثمار بعيد المدى في صحة المواطن المغربي وكرامته.

إن كل التجارب الإصلاحية العميقة في المنظومات الصحية أظهرت أن تحولات انتقالية بهذا الحجم لا يمكن أن تقاس بنتائج ظرفية أو لحظية، بل هو مسار تظهر ثماره على مدى عقد من الزمن.
ومع ذلك، فإن التخطيط المحكم، والتفعيل الجاد، يمكن أن ينتج تحولات ملموسة في غضون خمس سنوات، وهو الأفق الذي

نعمل عليه اليوم، بإجراءات مدروسة وإصلاحات مؤسساتية قائمة على رؤية متكاملة.

إن الرهان اليوم على قطاع الصحة، الذي لا تظهر فيه النتائج سريعا، هو تعبير عن شجاعة سياسية ومسؤولية وطنية، تعكس وعيا بأن التنمية الحقيقية لا تبنى بمنطق التدبير الضيق، بل تتطلب رؤية عميقة تتجاوز الزمن الحكومي.

ومن هذا المنطلق، فإن الإصلاحات الكبرى التي أطلقناها، سواء في الرفع من عدد الأطباء، أو تعميم المستشفيات الجامعية، أو إرساء المجموعات الصحية الترابية، ستبدأ في إعطاء نتائجها تدريجيا.

وهي الرؤية التي تشكل جزءا من مشروع تنموي متكامل، نعمل اليوم على تنزيله بإصلاحات تشريعية ومؤسساتية واضحة.

بل أكثر من ذلك، فإن خارطة الطريق التنموية التي نسير وفقها، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تتقاطع بشكل وثيق مع جميع المشاريع الكبرى التي أطلقناها منذ الآن في إطار الاستعداد للتظاهرات الدولية التي ستعرفها بلادنا. لأننا لا ننظر إلى هذه التظاهرات باعتبارها مجرد محطات عابرة، بل نراها محفزا إضافيا لتسريع عجلة التنمية،

ورافعة استراتيجية لتطوير البنيات التحتية، وتعزيز الخدمات العمومية.

إننا لا نتحدث عن مشروع معزول، بل عن رؤية متكاملة، تتضافر فيها جهود جميع القطاعات لتحقيق الأثر المطلوب، لا يكون فيها الإصلاح الصحي منعزلا عن الدينامية الاقتصادية والاجتماعية التي يعتبر جلالة الملك، نصره الله، مهندسها الأول.

فالمغرب الذي يتهيأ لاستقبال العالم، هو نفسه المغرب الذي يبني منظومة صحية متينة ومتماسكة..

... وهو نفسه المغرب الذي يهيكل اقتصاده ليكون أكثر صلابة واستدامة..

... وهو نفسه المغرب الذي يسير بخطى ثابتة لجعل 2030 محطة فارقة، في مسيرة التحول الشامل الذي اخترناه..

... وهو نفسه المغرب الذي رسم جلالة الملك معالمه في أكثر من خطاب سامي وتوجيهات سديدة، ونمضي كحكومة في تنفيذه بخطى ثابتة في الصحة والتعليم والسياحة والانتقال الرقمي الطاقي والصناعة والبنيات التحتية...

إننا لا نرفع شعارات جوفاء، ولا نزايد بوعود مؤجلة، بل نؤسس لمسار إصلاحي برؤية ملكية متبصرة، نمضي في تنفيذها بوعي ومسؤولية، لأننا مؤمنون بأن المغرب الذي نريده لأبنائنا، هو المغرب الذي نبنيه اليوم، بعملنا، وبإرادتنا الجماعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته